الإمارات العربية المتحدة

يكفل الدستور الحرية الدينية، وقد أسهمت قوانين وسياسات أخرى في وجود ممارسة حرة بشكل عام للطقوس الدينية. إلا أن هناك قيوداً تفرض احترام العادات المرعية والسلوك الأخلاقي. ويحظر الدستور على المسلمين تغيير دينهم، وقد قيدت الحكومة الحرية الدينية في الممارسة الفعلية. وينصّ الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلد، وتعرّف الحكومة جميع المواطنين بأنّهم مسلمون.

لم يحدث أي تغيير في مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد مارس أتباع معظم الديانات الرئيسية في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من استمرار وجود بعض القيود. وتسيطر الحكومة على جميع مساجد السنة تقريباً، وتفرض قيوداً عامة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما فيها تلك التي تكون لأغراض دينية. ومع ذلك، تستطيع الجماعات الدينية ذات المباني الدينية المخصصة لها لأغراضها الدينية أن تمارس طقوسها الدينية وأنشطتها الأخرى. وقد اعتمدت الحكومة سياسة التسامح تجاه الجماعات الدينية غير الإسلامية، وكان تدخلها في أنشطتها الدينية محدوداً جداً من الناحية العملية. وحظرت الحكومة التبشير وتوزيع المطبوعات الدينية غير الإسلامية على عموم السكان.

ولم ترد تقارير عن إساءات مجتمعية أو تمييز ضد أشخاص بسبب انتمائهم الديني أو عقيدتهم أو ممارستهم الدينية، إلا أن ضغط المجتمع كان رادعاً عن التحول من الإسلام إلى ديانات أخرى، ونشرت وسائط الإعلام أحياناً صوراً كاريكاتورية تنم عن التمييز.

وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

الجزء الأوّل: التوزيع الديني للسكان

تبلغ مساحة الإمارات 32,300 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 6 ملايين نسمة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 85 في المائة من سكان البلد ليسوا مواطنين. ويشكل المسلمون السنة نسبة تزيد عن 85 في المائة من المواطنين، بينما تقدر نسبة الشيعة بـ 15 في المائة أو أقل من المواطنين. وينحدر معظم السكان غير المواطنين من جنوب وجنوب شرق آسيا، مع وجود أعداد كبيرة من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية. ووفقاً لأحدث إحصاء سكاني أجرته وزارة الاقتصاد (عام 2005)، يشكل المسلمون 76 في المائة من مجموع السكان، والمسيحيون 9 في المائة، وفئة "آخرون" 15 في المائة. ووفقاً لأرقام غير رسمية، يشكل الهندوس نسبة 15 في المائة على الأقل من السكان المقيمين في البلد، ويشكل البوذيون نسبة خمسة في المائة. وتضم الجماعات التي تشكل أقل من خمسة في المائة من السكان البارسيين والبهائيين والسيخ واليهود. ويعود التفاوت بين هذه التقديرات وأرقام الإحصاء السكاني إلى كون الإحصاء لا يأخذ في الحسبان الزوار "المؤقتين" والعمال، ويعتبر البهائيين والدروز مسلمين.

الجزء الثاني: مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

يكفل الدستور الحرية الدينية؛ ولكنه ينص أيضاً على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وتحدد الحكومة هوية جميع المواطنين الدينية على أنهم مسلمون. وكانت هناك قيود على حرية ممارسة الطقوس الدينية.

وتجيز أحكام الشريعة الإسلامية للرجال المسلمين الزواج من نساء غير مسلمات من "أهل الكتاب" (مسيحيات أو يهوديات). إلا أنه لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم إلا إذا اعتنق الإسلام. وبما أن الإسلام لا يعترف بقران رجل غير مسلم بامرأة مسلمة، يصبح الطرفان في زواج كهذا عرضة للاعتقال والمحاكمة والسجن على أساس أنهما مارسا الزنا. ولم ترد أي تقارير عن فرض مثل هذه العقوبات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ويتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً للمذهب المالكي، في جميع حالات الطلاق. وتمنح الشريعة المرأة بشكل عام حضانة الأطفال من الإناث حتى يبلغن سن الثالثة عشرة ومن الذكور حتى بلوغهم العاشرة من العمر. وفي حال اعتبرت المحكمة الأم غير أهل لحضانة الأطفال، تُحوّل الحضانة إلى أقرب القريبات للطفل من جهة الأم. وتبيح الشريعة الإسلامية بصيغتها المطبقة في البلد وجود أربع زوجات شرعيات لدى الرجل في نفس الوقت.

وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي لجميع الإمارات السبع في الاتحاد. وقد قامت الحكومة بتمويل أو دعم حوالي 95 في المائة من مساجد السنة وتوظف جميع الأئمة السُنّة. وقد اعتبرت الحكومة خمسة في المائة من مساجد السنة مساجد خاصة، ويتمتع عدد من المساجد بأوقاف خاصة ضخمة. وقد أفادت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بعدم وجود آلية رسمية لمنح وضع قانوني رسمي للجماعات الدينية سوى منحها حق استخدام أراض لتشييد مبنى عليها. وكان لدى عدة جماعات غير إسلامية أماكن عبادة تمارس فيها طقوس دينها بحرية. وقد اعترفت الحكومة بأكثر من 30 طائفة مسيحية، وأصدرت الكثير من هذه التصاريح الخاصة بالسماح باستخدام أراض معينة لبناء كنائس واستخدامها.

ولا يعترف بتحول المسلم عن دينه واعتناقه ديناً آخر، ولم تتوفر أي معلومات لتقييم ما إذا كانت قد وقعت حوادث تحول عن الدين. والعقوبة التي يفرضها القانون على المتحول عن الإسلام هي الإعدام، رغم أنه لم ترد أي أنباء عن محاكمات أو عقوبات قانونية فرضتها محاكم على مرتدين. ويمكن أن يتم إقناع المتحول عن الإسلام إلى دين آخر بالعودة إلى الإسلام، أو إخفاء اعتناقه لدين آخر، أو السفر إلى بلد آخر يعترف بتحوله لتجنب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بمن يتحولون عن الإسلام ويعتنقون ديناً آخر.

وتنشر الحكومة سنوياً لائحة بأسماء الأجانب المقيمين في البلد الذين تحولوا عن دينهم واعتنقوا الإسلام. ويختلف طول هذه اللائحة بين سنة وأخرى، ولا توجد عواقب أو فوائد معروفة تعود على الشخص الذي يدرج اسمه على هذه اللائحة.

وتشرف الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على معظم المسائل المتعلقة بالشؤون الإسلامية في البلد. وتوزع الهيئة توجيهات أسبوعية على الأئمة السنّة حول مواضيع الخطب الدينية والأفكار التي تطرح فيها ومضمونها، وتتأكد من أنهم لا يحيدون في خطبهم بصورة متكررة أو كبيرة عن المواضيع الموافق عليها. ومعظم الأئمة هم من غير المواطنين، وبينهم عدد كبير من المصريين والسوريين. ولا تعين الحكومة شيوخاً (أئمة) لمساجد الشيعة إلا في دبي حيث تتولى إدارة الشؤون الإسلامية والأوقاف تعيين رجال الدين وضبط سلوكهم في جميع المساجد. وقد مثل مستشار الشؤون الدينية والقضائية في وزارة شؤون الرئاسة، السيد علي الهاشمي، ورئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، حمدان المزروعي، ومدير عام الهيئة، محمد مطر الكعبي، دولة الإمارات بصورة منتظمة في المؤتمرات الإسلامية والمسيحية وتلك التي تشارك فيها أديان متعددة وفي نشاطات أخرى خارج البلد. كما كانوا يجتمعون بصورة منتظمة مع الزعماء الدينيين في البلد.

وكان رجال الدين الشيعة أحراراً في اختيار مواضيع خطبهم، التي أفادت التقارير أنها لم تحد فعلياً عن المواضيع الموافق عليها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وقد تمتعت الأقلية الشيعية، التي تتواجد بشكل أساسي في إمارتي دبي والشارقة، بحرية العبادة وكان لديها مساجد خاصة بها تقوم على شؤونها. واعتبرت الحكومة جميع المساجد الشيعية مساجد خاصة، وكان بإمكان هذه المساجد تلقي التمويل من الحكومة إن هي طلبت ذلك. ويوجد في دبي مركز إسماعيلي، يعتبر بمثابة مكان عبادة إقليمي للإسماعيلية الموجودين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وهناك نظام محاكم مزدوج يتكون من المحاكم الشرعية للقضايا التي يحكمها القانون الجنائي وقانون الأسرة، والمحاكم العلمانية لقضايا القانون المدني. ويجوز للمسلمين الشيعة في دبي أن يرفعوا القضايا التي يحكمها قانون الأسرة الشيعي (قضايا الزواج والوفاة والإرث) أمام مجلس شيعي خاص ينظر فيها بدلاً من المحاكم الشرعية الإسلامية. ويحاكم غير المسلمين أحياناً لارتكابهم أفعالاً جنائية في المحاكم الشرعية، وإن كانت هناك جرائم لا تشملها عقوبات المحاكم الشرعية الإسلامية. وفي الحالات التي يعاقب عليها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية،

تفرض على غير المسلمين بصورة عامة عقوبات مدنية حسب تقدير القاضي. ويجوز أيضاً أن تُلغي المحاكم الأعلى مرتبة العقوبات التي تصدر بحق غير المسلم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو أن تعدلها.

وقد حظرت الحكومة التبشير وتوزيع المواد الدينية غير الإسلامية، ويُعرِّض المخالف نفسه لمحاكمة جنائية وعقوبة السجن والترحيل. وعلى الرغم من عدم وجود قوانين محددة تحظر النشاط التبشيري، قيل إن الحكومة هددت في الماضي بسحب تصاريح الإقامة من أشخاص اشتبهت في ممارستهم الدعوة إلى أديان غير الدين الإسلامي.

وتعترف الحكومة بالأعياد الدينية التالية بوصفها أعياداً وطنية: وقفة عرفة وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية والمولد النبوي والإسراء والمعراج وعيد الفطر.

ويفرض القانون على المسلمين وغير المسلمين الامتناع عن تناول الطعام والشراب والتدخين علانية خلال فترة الصيام في شهر رمضان احتراماً للشعائر الإسلامية. وقد سُمح للشيعة بإحياء ذكرى عاشوراء حسب عاداتهم.

وعلى الرغم من كون الحكومة قامت في الماضي بحظر كتب مدرسية لاحتوائها على مواد تعتبر مسيئة للإسلام، لم ترد أي تقارير جديدة عن حظر كتب مدرسية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وفي حين أن الحكومة لم تشترط حصول الجماعات الدينية غير المسلمة على تصاريح رسمية كما أنها لم تفرض شروط تسجيل عليها، إلا أنها رصدت نموها وازدياد أعدادها من خلال منح الأراضي. وكانت تصاريح بناء دور العبادة تُمنح على أساس كل حالة على حدة عندما يصبح عدد أعضاء الطائفة أكبر من أن يستوعبهم المرفق الخاص الصغير. وقد اعتمدت الحكومة سياسة متسامحة تجاه الجماعات الدينية غير المسلمة، وظل تدخلها في أنشطتها الدينية محدودا جداً من الناحية الفعلية.

وقد شجعت الحكومة المواطنين على تجنب التوجهات أو الأيديولوجيات المتطرفة. ويتعين على جميع المدارس، بغض النظر عن الدين، التسجيل لدى الحكومة. ويعدّ تدريس مادة الدراسات الإسلامية إلزاميا في المدارس الحكومية (المدارس التي تدعمها الحكومة الاتحادية والمخصصة بصورة أساسية للمواطنين) وفي المدارس الخاصة التي يدرس فيها تلاميذ مسلمون. ولم يُسمح بتدريس أي دين في المدارس الحكومية عدا الدين الإسلامي؛ إلا أنه يجوز للجماعات الدينية أن تُدرّس الدين لأتباعها في مرافقها الدينية المخصصة لها. والمدارس الخاصة التي يتبين أنّها تدرس مواضيع تسيء للإسلام أو تشهّر بأي دين أو تتعارض مع أخلاقيات البلد ومعتقداته يمكن أن تواجه عقوبات بينها احتمال إغلاقها. وتمتعت مدارس الأبرشيات الخاصة بحرية تدريس دينها في إطار المبادئ التوجيهية الحكومية وبحرية ممارسة شعائرها الدينية.

وكانت سلطات الهجرة تطلب بصورة روتينية من الأجانب الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح إقامة ذكر انتمائهم الديني في تلك الطلبات؛ إلا أنه أُفيد بأن الحكومة لم تقم بجمع أو تحليل هذه المعلومات، ولم ترد أي تقارير عن حالات كان فيها للانتماء الديني تأثير سلبي على إصدار أو تجديد التأشيرات أو تصاريح الإقامة.

قيود على الحرية الدينية

لم يطرأ أي تغيير على احترام الحكومة للحريات الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومارس أتباع معظم الديانات الرئيسية الموجودة في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من وجود بعض القيود. وبما أن الإسلام هو دين الدولة، فقد حظي بالتفضيل على الديانات الأخرى، وتم النظر إلى التحول إلى الإسلام بعين الرضا.

وقد جمعت الجاليات غير الإسلامية الأموال من أتباعها وتلقت دعماً مالياً من الخارج. وأعلنت الجماعات الدينية علانية في الصحف عن المناسبات الدينية مثل احتفالات الأعياد والقداديس التذكارية والاجتماعات والمؤتمرات الدينية والحفلات الموسيقية التي تنشد فيها جوقات الكنائس والنشاطات المقامة لجمع التبرعات. وأفاد الزعماء الدينيون غير المسلمين أن سلطات الجمارك نادراً ما تعترض على إدخال مواد دينية مثل الأناجيل وكتب التراتيل الدينية إلى البلد،

إلا إذا كانت المواد مطبوعة باللغة العربية. وقد سمحت سلطات الجمارك بدخول المواد الدينية في معظم الحالات، لكنها شككت في الماضي في إدخال مواد دينية اعتبرتها أكثر من الحاجة العادية لأعضاء الطوائف الموجودين في البلد. وأفادت التقارير أن احتمال اعتراض الجمارك على استيراد مواد دينية مسيحية كان أقل من احتمال اعتراضها على استيراد مواد دينية لغير المسلمين الآخرين. ومع ذلك، سمحت سلطات الجمارك في نهاية المطاف في كل الحالات تقريباً باستيراد جميع المواد المعنية.

قامت الشركتان اللتان توفران خدمات الإنترنت في البلد، اتصالات و دو (du)، أحياناً بحجب مواقع إلكترونية تحتوي على معلومات دينية. وتشمل هذه المواقع مواقع تضمنت معلومات عن العقيدة البهائية واليهودية والإلحاد والنقد السلبي للإسلام، وشهادات لمسلمين سابقين تحوّلوا إلى المسيحية. وينص القانون على عقوبات لمن يستخدم شبكة الإنترنت لعرض أفكار مناوئة للإسلام وتحريض شخص ما على ارتكاب معصية واستخدام شبكة الإنترنت للتشجيع على انتهاك الآداب العامة. ولم يبلغ عن أي حوادث من هذا النوع أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

يحقّ للجماعات غير الإسلامية أن تمتلك دور عبادة تمارس فيها شعائر دينها بحرية، وذلك من خلال طلب منحة أرض وترخيص من الحاكم المحلي لبناء مجمع (تبقى شهادة ملكية الأرض مع الحاكم). ولا يدفع الذين يحصلون على منحة أرض إيجاراً عنها. كما أن إمارة الشارقة تعفي المباني المخصصة لأغراض دينية من تسديد فواتير الكهرباء والماء. ولم يكن هناك معيار وطني متبع لمنح الجماعات الدينية وضعاً رسمياً أو الموافقة على منحها أراضٍ، بل كان حاكم كل ولاية يمارس استقلالاً ذاتياً في اختيار ما إذا كان يريد منح أراض وتصاريح لبناء دور عبادة في إمارته. ويمكن لعدم وجود تعليمات واضحة أن تكون عائقاً أمام الحصول على وضع قانوني رسمي، مما يؤدي إلى الارتباك والتأخير. وكان هناك عدد قليل من الطلبات التي تنتظر البت فيها لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أن بعضها لا يزال قائماً دون البت فيه منذ عدة سنوات. وكثيراً ما تستخدم الجماعات الدينية التي ليس لها مبانٍ مخصصة للعبادة مرافق جماعات دينية أخرى أو تمارس طقوسها الدينية في البيوت الخاصة. ولم ترد أي تقارير عن تدخل الحكومة في هذه الممارسة الشائعة.

وكانت هناك ما لا يقل عن 34 كنيسة مسيحية بنيت على أراضٍ تبرعت بها الأسر الحاكمة في الإمارات المقامة فيها. وفي بعض الحالات، أقيمت الكنائس قريبة جداً من بعضها البعض في أماكن تبعد عن المناطق السكنية التي يقيم فيها أعضاء الطائفة المنتمين إليها، مما حد فعلياً من مستوى الحضور.

وتوجد مدارس مسيحية ابتدائية وثانوية في أربع إمارات، ويسمح للطلاب فيها بصورة عامة أن يدرسوا الدين المسيحي وأن يمارسوا الشعائر الدينية. وقد تبرعت إمارتا أبو ظبي ودبي بأراضٍ لمقابر مسيحية، كما تبرعت أبو ظبي أيضاً بأرضٍ لمقبرة بهائية.

ولا تسمح الحكومة للكنائس بوضع الصلبان على الجدران الخارجية لمبانيها أو بتشييد أبراج للأجراس؛ إلا أنه لا يتم فرض الالتزام بهذا القيد دائماً، وقد وضعت بعض الكنائس تصاميم صلبان على مبانيها. وكانت بعض الكنائس مزدحمة وأقامت القداس أو الصلاة في مناسبات خاصة في ساحاتها المكشوفة نظراً لضيق المكان. ولم تتدخل الحكومة في النشاطات التي تقام داخل مجمعات الكنائس. ونظراً لأن الحكومة لا تعترف بالتحول عن الدين الإسلامي إلى دين آخر ولا تسمح به، فإن الكنائس قبلت المتحولين من جميع الديانات باستثناء الدين الإسلامي.

ولا توجد كنس يهودية للعدد القليل من السكان اليهود الأجانب؛ إلا أنّهم يحتفلون بالأعياد في مساكنهم الخاصة دون أي تدخل.

وكان هناك معبد واحد للسيخ في دبي يتقاسم مبنى مع واحد من معبدين هندوسيين. وكانت عملية تشييد معبد قائم بذاته للسيخ في قرية جبل علي ما زالت مستمرة لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وفي حين أنه لا توجد أي معابد بوذية، أقامت سفارة سريلانكا مراسم صلاة شهرية مفتوحة أمام الجميع. وقد مارس البوذيون والهندوس والسيخ طقوسهم الدينية في بيوتهم دون تدخل.

ويوجد مرفقان عاملان لحرق جثث الموتى، أحدهما في أبو ظبي والثاني في دبي، ومقبرتان ملحقتان بهما للجالية الهندوسية الكبيرة. وواجه تشغيل محرقتين جديدتين في العين والشارقة تم تشييدهما حديثا بعض التأخير. إلا أن المحرقتين المستخدمتين حالياً تلبيان الطلب الحالي. ويجب الحصول على تصريح رسمي لاستخدامهما كل مرة؛ إلا أنه لا يبدو أن هذا يشكل أي صعوبة. وقد سمحت الحكومة لأتباع جميع الديانات، باستثناء أتباع الدين الإسلامي، باستخدام المحرقتين.

وبصورة عامة، لا يبني العمال معابد هندوسية في مواقع العمل، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن هذه المعابد تحتاج إلى أشخاص يكرسون أنفسهم للحفاظ عليها وفقاً لتقاليد الهندوس، وقد لا يتوفر مثل هؤلاء الأشخاص. ولم ترد أي تقارير أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير عن قيام البلديات بتفكيك معابد أقامها العمال الهندوس في معسكرات عملهم.

ولم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين لأسباب دينية في البلد.

الإكراه على التحول إلى دين آخر

لم ترد أي تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر.

تحسنات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

استُكمل خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تشييد كنيسة قبطية ومعبد للسيخ بدأ العمل في بنائهما في عام 2007، في حين كان العمل ما زال مستمراً في تشييد كنيسة أرثوذكسية شرقية لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

في 19 أيار/مايو 2010، اجتمعت سفيرة الإمارات لدى الفاتيكان، الدكتورة حصة العتيبة، بالبابا بنديكتوس السادس عشر لتقديم أوراق اعتمادها. والدكتورة العتيبة هي أول سفير يمثل البلد في الفاتيكان وأول سيدة من أي بلد تشغل منصب سفير لدى الفاتيكان. وقد قام البابا خلال الاجتماع بالإشادة بالبلد لتسامحه وللمعاملة المنصفة والحرية اللتين يتمتع بهما المسيحيون المقيمون فيه.

وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 2009، حضر أكثر من 12 ألف شخص في دبي 16 قداس عيد ميلاد أقيمت في كنيسة سانت ماري وكنيسة هولي ترينيتي. وقد دفع ارتفاع عدد الحضور في الكنيستين منظمي المناسبة إلى استخدام مساحة كبيرة ملاصقة لهما تتسع للحضور.

وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2009، حضر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، مراسم تدشين كنيسة فرنسية شيدت حديثاً في أبو ظبي. وقد أشاد راعي الكنيسة، القس ميشيل [جالون]، أثناء مراسم افتتاح الكنيسة بالبلد لتسامحه تجاه غير المسلمين.

الجزء الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

لم ترد أي تقارير عن إساءات مجتمعية أو تمييز بسبب الانتماء الديني أو العقيدة أو الممارسة الدينية، وإن كانت ضغوط المجتمع تردع عن التحول من الدين الإسلامي إلى ديانات أخرى. ونشرت وسائل الإعلام أحياناً صوراً كاريكاتيرية تنم عن التمييز.

ونشرت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية الصادرة باللغتين الإنجليزية والعربية افتتاحيات ومقالات رأي ورسوماً كاريكارتورية معادية للسامية أو تنم عن التعصب الديني. ونشرت بعض الصحف الناطقة باللغة العربية، مثل *الاتحاد والبيان والخليج*، رسوماً كاريكاتورية تعكس صوراً نمطية وسلبية لليهود، إلى جانب رموز يهودية.

وأعرب المواطنون عن قلقهم من تأثير ثقافات بلدان الأجانب الذين يشكلون الأغلبية في البلد على المجتمع الإماراتي، مثيرين تساؤلات بشكل خاص عن تأثير العاملات في المنازل من غير الإماراتيين على أولاد الإماراتيين. إلا أن المواطنين كانوا بصورة عامة على دراية بالمجتمعات الأجنبية ويرون أن أفضل طريقة لموازنة التأثير الأجنبي هي دعم وتعزيز تقاليد البلد الثقافية الأصلية.

وأشاد الزعماء الدينيون غير المسلمين من داخل البلد ومن خارجه بصورة متكررة بمواقف الحكومة والمجتمع في ما يتعلق بالسماح لجميع الناس بممارسة طقوسهم الدينية بحرية. ومع أن المواطنين اعتبروا البلد بلداً مسلماً ينبغي أن تحترم الحساسيات الدينية للمسلمين فيما يتعلق بمسائل من قبيل تعاطي المشروبات الكحولية علانية، وارتداء ملابس محتشمة والتصرف بشكل لائق في الأماكن العامة، أكد المجتمع أيضاً احترامه للخصوصية ولتقاليد التسامح الإسلامية، لاسيما بالنسبة لبعض الطوائف المسيحية.

وقد سُمح للكثير من الفنادق والمتاجر وغيرها من المؤسسات التجارية التي تستقبل مواطنين وغير مواطنين بيع المشروبات الكحولية ولحم الخنزير لغير المسلمين. كما سُمح لها بالاحتفال علانية بأعياد غير إسلامية، مثل عيد الميلاد وعيد القيامة [الفصح المسيحي] وديوالي؛ إلا أنه لم يكن يُسمح بهذه الاحتفالات خلال شهر رمضان. واتسمت الأجواء بالاحتفالية في مراكز التسوق أثناء الأعياد المسيحية، وتوفرت الأغذية التي يتناولها المسيحيون تقليدياً في الأعياد ولوازم زينة الأعياد والملصقات والكتب وأشرطة الفيديو على نطاق واسع. وتجمع أطفال المدارس في مراكز التسوق في جميع أنحاء البلد لترديد أغاني عيد الميلاد، بينما قام أشخاص في المحلات التجارية يرتدون ملابس "بابا نويل" أو "سانتا كلوز" بتوزيع الهدايا. ونشرت وسائل الإعلام بصورة منتظمة تقارير عن احتفالات الأعياد الدينية، بما فيها الصلوات التي تقام في الكنائس.

الجزء الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

تناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

وناقش مسؤولو سفارة الولايات المتحدة في أبوظبي ومسؤولو القنصلية العامة في دبي مواضيع التسامح الديني والحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين في عدد من المناسبات. وشجع المسؤولون الأميركيون الحكومة على زيادة الحرية الدينية بالسماح بفتح مرافق دينية جديدة أو توسيع المرافق القائمة للعدد الكبير من السكان الأجانب المقيمين في البلد.

واجتمع السفير وغيره من المسؤولين في السفارة مع مسؤولي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بصورة منتظمة لمناقشة الحرية الدينية والتسامح الديني. كما اجتمع السفير وغيره من موظفي السفارة أيضاً بصورة دورية مع السيد الهاشمي، مستشار الشؤون الدينية والقضائية في وزارة شؤون الرئاسة، للتباحث في موضوع التسامح الديني والتعاون بين أتباع الديانات المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المسؤولون في السفارة والقنصلية العامة في حماية الحرية الدينية من خلال استفسارات غير رسمية واجتماعات مع مسؤولين حكوميين ومع ممثلين عن الجماعات الدينية أيضا.